هيل في لبنان لمناقشة الأزمة السياسية والاقتصادية

عون: الإصلاح والتدقيق المالي خطوتان أساسيتان لاستعادة الثقة الدولية

رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري يلتقي وكيل وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية ديفيد هيل في بيروت (أ ف ب)

لا تزال مشكلة تأليف الحكومة مستمرة وسط ما يعانيه لبنان على كل الصعد، ففي حين يشدد الرئيس ميشال عون على ضرورة التمسك بتنفيذ الإصلاحات والتدقيق الجنائي، يزور وكيل وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية ديفيد هيل لبنان لمناقشة الأزمة السياسية والاقتصادية بطلب من الوزير أنتوني بلينكن.

واعتبر الرئيس اللبناني، ميشال عون، أمس الأربعاء، أن تنفيذ الإصلاحات، ومتابعة مسألة التدقيق المالي الجنائي، هما من الخطوات الأساسية لاستعادة الثقة الدولية بلبنان.

وقال عون، خلال استقباله كبير مستشاري وزارة الدفاع البريطانية لشؤون الشرق الأوسط، مارتن سامبسون: «من أولى مهام الحكومة الجديدة، ستكون تحقيق الإصلاحات، ومتابعة مسألة التدقيق المالي الجنائي».

وأكد عون، حسبما نقل بيان صادر عن الرئاسة اللبنانية، أن «هذه الخطوات أساسية، لأنها تعيد الثقة الدولية بلبنان، ولاسيما ثقة الصناديق المالية، التي سوف تساعده على تنفيذ خطة النهوض الاقتصادي».

ووفقاً للبيان الرئاسي، فإنّ زيارة سامبسون والوفد البريطاني المرافق، تستهدف «الاطلاع على الأوضاع في لبنان والتعاون اللبناني – البريطاني في المجالات كافة، لاسيما المجال العسكري».

وفي هذا الإطار، نقل البيان الرئاسي، عن عون، توجهه بالشكر للمسؤول البريطاني على «المساعدات التي تقدمها بلاده في تأمين الحدود الشرقية والشمالية، ولا سيما بناء أبراج ومراكز مراقبة حدودية بلغ عددها حتى الآن ٧٩ برجاً؛ إضافة إلى منظومات المراقبة المتحركة والسيارات المصفحة، ودورات التدريب والتخصص».

وأعرب عون عن شكره لبريطانيا على المساعدات الإنسانية والإنمائية، التي تقدمها في مجال دعم القطاع التعليمي، ومواجهة أزمة كورونا، وتداعيات انفجار مرفأ بيروت، في الرابع من آب ٢٠٢٠.

وبات موضوع التدقيق المالي الجنائي يشكل عنواناً أساسياً للخلافات السياسية في لبنان، لا سيما بعدما اتهم الرئيس اللبناني المصرف المركزي صراحة، بالعمل على منع هذا الإجراء، الذي يعد عنصراً أساسياً في الإصلاحات الاقتصادية.

وأقر البرلمان اللبناني، في ٢٩ كانون الأول ٢٠٢٠، قانوناً حمل رقم (٢٠٠)، لرفع السرية المصرفية بشكل استثنائي لمدة عام، في خطوة تُنظر إليها باعتبارها أمراً أساسياً، لنزع أي تبريرات قانونية تحول دون تقديم المصرف المركزي للوثائق المطلوبة، لغرض التدقيق في حساباته.

علاوة على ذلك، يعد التدقيق الجنائي للمصرف المركزي، من الشروط الأساسية، التي وضعها صندوق النقد الدولي والدول المانحة لمساعدة لبنان في أزمته المالية.

على خط موازٍ، استقبل رئيس مجلس النواب نبيه بري في عين التينة وكيل وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية ديفيد هيل بحضور السفيرة دوروثي شيا.

وقال هيل بعد اللقاء: «لقد التقيت للتو رئيس مجلس النواب نبيه بري للبحث في الأحداث الجارية، آملاً في لبنان اليوم بناءً على طلب الوزير بلينكن لمناقشة الأزمة السياسية والاقتصادية المؤلمة التي تواجه لبنان ولإعادة التأكيد على التزام أميركا بالشعب اللبناني».

وأضاف: إن أميركا وشركاءها الدوليين قلقون للغاية إزاء الفشل الحاصل هنا في إطلاق برنامج الإصلاح الحاسم الذي طالما طالب به الشعب اللبناني.

وأكمل هيل: لقد قمت بزيارة لبنان في كانون الأول من عام ٢٠١٩ ومرة أخرى في آب من عام ٢٠٢٠. وسمعت آنذاك إجماعاً واسع النطاق بين القادة اللبنانيين حول الحاجة، التي طال انتظارها، إلى تنفيذ إصلاحات مالية واقتصادية رشيدة، إنما حتى اليوم لم يحرز سوى تقدم ضئيل جداً.

وأضاف هيل: إن ملايين اللبنانيين يعانون بالإضافة إلى الجائحة، من مصاعب اقتصادية واجتماعية، إنه نتويج لعقود من سوء الإدارة والفساد وفشل القادة اللبنانيين في وضع مصالح البلاد في المقام الأول.

وختم هيل بالقول: «حان الوقت لكي ندعو القادة اللبنانيين إلى إبداء المرونة الكافية لتشكيل حكومة راغبة وقادرة على الإصلاح الحقيقي والأساسي. هذا هو السبيل الوحيد للخروج من هذه الأزمة ، كما أنها ليست سوى خطوة أولى وستكون هناك حاجة إلى تحقيق تعاون مستدام إذا كنا سنرى اعتماداً وتنفيذ إصلاحات شفافة.

كما التقى هيل بعد ذلك الرئيس المكلف سعد الحريري وجرى خلال اللقاء عرض لآخر المستجدات السياسية في لبنان والمنطقة والعلاقات الثنائية بين البلدين.

وكالات

الأردن يدين الانتهاكات الإسرائيلية في المسجد الأقصى

أدانت وزارة الخارجية الأردنية أمس الأربعاء، استمرار الانتهاكات الإسرائيلية، في المسجد الأقصى المبارك، وآخرها قيام الشرطة الإسرائيلية، أول من أمس، بأعمال تخريبية لإغلاق الأبواب وسماعات الحرم.

وأكد المتحدث الرسمي باسم الوزارة السفير ضيف الله الفايز، أن «تصرفات الشرطة الإسرائيلية مرفوضة ومدانة ومستهجنة، وتمثل استفزازاً لمشاعر المسلمين وانتهاكاً لحرمة المسجد وللوضع القائم القانوني والتاريخي».

وكانت القوات الإسرائيلية قد أقدمت على تخريب أقفال باب السلسلة والباب المؤدي لسطح المتحف الإسلامي وفتح أسلاك السماعات الخارجية للحرم الشريف بالجهة الغربية، وكذلك التعرض لموظفي إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية.

وشدد الناطق باسم الخارجية على أن المسجد الأقصى المبارك بكامل مساحته البالغة ١٤٤ دونماً، هو مكان عبادة خالص للمسلمين يشرف على شؤونه حصرياً إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك والوضع القائم والتاريخي.

وطالب الفايز، حسبما ذكرت وكالة «بترا»، السلطات الإسرائيلية بالتقيد بالتزاماتها كقوة قائمة بالاحتلال في القدس الشرقية المحتلة وفق القانون الدولي والكف عن هذه التصرفات والاستفزازات واحترام حرمة المسجد والوضع القائم وسلطة إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية».

في سياق متصل، اعتقلت قوات العدو الصهيوني، فجر أمس الأربعاء، عدداً من الفلسطينيين في مناطق متفرقة بالضفة الغربية والقدس المحتلتين.

وذكرت وكالة «فلسطين اليوم»، أن قوات العدو اعتقلت ٣ شبان من باب العمود في مدينة القدس.

وكانت قد منعت قوات الاحتلال في الخريبة والقدس المحتلة يومياً اقتحامات ليلية، يحتلونها دهم وتفتيش منازل وتخريب محتوياتها، وإرهاب ساكنيها خاصة من النساء والأطفال.

إلى ذلك، اقتحم ٥٨ مستوطناً أمس الأربعاء، باحات المسجد الأقصى المبارك بحماية قوات الاحتلال، بعد اعتقلت قوات الاحتلال مواطناً من بلدة الطور شرق القدس ومددت اعتقال ٤ شبان من سلوان.

وأفادت الأوقاف الإسلامية بأن الاقتحامات جرت بحماية جيش الاحتلال بعد ساعات من اقتحام مأذن المسجد الأربع وقطع أسلاك السماعات الخاصة بالصلاة وتعطيلها.

في سياق متصل، أكدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين أمس الأربعاء، أن محكمة عوفر مددت اعتقال الشابة الأسيرة أناغيم عوض (٢١ عاماً) وهي طالبة من الخليل.

كما مددت محكمة سالم العسكرية الإسرائيلية اعتقال الشابة شمس مشاقبي من قرية ياصيد شمال نابلس حتى الثلاثاء المقبل لاستكمال التحقيق، حيث تقبع في مركز تحقيق «الجلمة».

ومددت سلطات الاحتلال أيضاً، اعتقال الأسيرة المحررة منى قعدان لمدة ٩ أيام لاستكمال التحقيق بعد يومين على اعتقالها، علماً أنها أسيرة سابقة، من عرابة جنوب جنين، وتقبع حالياً في مركز تحقيق «الجلمة».

وبينت الهيئة أن الأسيرة قعدان اعتقلت خمس مرات سابقاً، قضت خلالها ثمانية أعوام في سجون الاحتلال، وخاضت ظروف اعتقال قاسية، حيث خاضت الأسيرة معركة الإضراب عن الطعام أكثر من مرة وكان أشهرها إضرابها عام ١٩٩٩ الذي تكلل بالحرية.

وقعدان هي زوجة الأسير إبراهيم إغبارية المحكوم بالسجن المؤبد ٣ مرات و١٠ أعوام، كما أنها أخت الأسير طارق قعدان المعتقل إدارياً.

وكالات

رغم تهديد واشنطن بفرض عقوبات.. الرئيس الصومالي يوقّع التمديد لنفسه وللبرلمان لمدة عامين

وقّع الرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو «مقترح التمديد» الذي صدق عليه مجلس الشعب الصومالي، ما يعني تمديد صلاحيات الرئيس والبرلمان مدة عامين إضافيين.

وأشار القائم بأعمال وزير الإعلام عثمان أبوبكر دوبي إلى أن فرماجو وقع القانون الذي أطلق عليه اسم «توجيه الانتخابات» والذي صادق عليه مجلس الشعب بالأغلبية.

ويأتي ذلك على خلفية تعثر إجراء انتخابات جديدة في الصومال وسط خلافات بين القوى السياسية بشأن شروط تنظيمها.

من جهة أخرى، أصدر فرماجو مرسوماً جرد بموجبه الجنرال صادق جون المدير السابق لشرطة العاصمة مقديشو من الرتبة العسكرية وكذلك من حقوقه الأخرى.

وجاء ذلك، على خلفية محاولة الجنرال جون منع عقد جلسة مجلس الشعب الصومالي الاثنين الماضي لإقرار التمديد، معتبراً الأمر يشكل خطراً على الأمن والاستقرار.

وردا على قرار التمديد، عقد منتدى الإنقاذ الوطني الذي يضم رئيس مجلس الشيوخ بالبرلمان الفيدرالي المنتهية ولايته عبدي حاشي عبد الله ووليانج بونتلاند واتحاد المرشحين الرئاسيين ومجلس السياسيين المتحدرين من أرض الصومال، اجتماعاً، شددوا خلاله على أن قرار التمديد الذي صدق عليه مجلس الشعب الصومالي ملغى، وأشاروا إلى أنه يشكل خطراً على الأمن والاستقرار ووحدة الشعب الصومالي.

وتعهد المنتدى باتخاذ كل الخطوات المتاحة بالتشاور مع قطاعات الشعب الصومالي المختلفة لمواجهة التمديد غير القانوني والتصدي لمحاولة اختطاف مصير البلاد، والعمل على إيجاد حلول لإدارة المرحلة الانتقالية.

وكانت واشنطن أعربت عن شعورها بخيبة أمل شديدة بعد أن أقر الصومال تشريعاً يمدد ولاية الرئيس والبرلمان مدة عامين.

وهدد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، بفرض عقوبات وإعادة النظر في علاقات الولايات المتحدة مع الصومال، مضيفاً: «سيجبر هذا الولايات المتحدة على إعادة تقييم علاقتنا الثنائية مع الحكومة الاتحادية في الصومال بما يشمل المشاركة والمساعدة الدبلوماسية والنظر في كل الأدوات المتاحة، بما في ذلك العقوبات وقيود تأشيرات السفر للرد على جهود تقويض السلام والاستقرار»، وفق موقع «غوشراوي أونلاين».

وأضاف: «دخول هذا التشريع حيز التنفيذ سيؤدي لعقبات خطيرة في طريق الحوار وسيقوض السلام والأمن في الصومال بشكل أكبر».

وتابع الوزير الأمريكي في البيان: «تشعر الولايات المتحدة بخيبة أمل شديدة من قرار الحكومة الفيدرالية الصومالية بالموافقة على مشروع قانون يمدد تفويض الرئيس والبرلمان مدة عامين».

في غضون ذلك، قال الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والهيئة الحكومية للتنمية لدول شرق إفريقيا «إيغاد» في بيان مشترك يوم السبت إنهم لن يؤيدوا أي تمديد لفترة ولاية الرئيس.

هذا وصوت مجلس الشعب الصومالي يوم الإثنين على تمديد ولاية الرئيس محمد عبد الله محمد، التي دامت أربع سنوات، وانتهت في شباط الماضي، عامين آخرين لكن مجلس الشيوخ رفض ذلك.

وتهدد الأزمة السياسية بتعميق الانقسامات في الصومال، ما يصرف الانتباه عن قتال حركة الشباب الإسلامية المتشددة، التي قتلت آلاف المدنيين في المنطقة خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية.

وكالات

نواب في الكونغرس الأميركي يناشدون لفك الحصار عن اليمن

معاناة نازحين بالقرب من مدينة صنعاء بسبب الحصار المفروض على اليمن (أ ف ب – أرشف)

أرسل عدد من أعضاء مجلس النواب الأميركي مذكرة إلى وزير الخارجية أنتوني بلينكن حول اليمن، أعربوا من خلالها عن قلقهم من القيود المفروضة من التحالف الذي تقوده السعودية حول المواد التجارية الإنسانية المتجهة إلى اليمن.

ودعا النواب بلينكن في المذكرة للضغط على السعودية لوقف الحصار بشكل عاجل، مشيرين إلى أن اعتراض وتأخير وحصار البضائع التجارية والمساعدات الإنسانية المرسلة إلى الموانئ اليمنية، يعد سبباً أساسياً في تضخم الأسعار وتهديد الأمن الغذائي ويسهم في الانهيار الاقتصادي وفشل الخدمات العامة في اليمن.

ولفتت المذكرة إلى أنه «ليس هناك ما يعفي التحالف الذي تقوده السعودية من استمرار عرقلتها وصول المواد التجارية والإنسانية المتجهة إلى اليمن»، موضحة أن وقف تلك الإجراءات سيعزز الاقتصاد اليمني وتخفيف وتيرة تصعيد الصراع والحيلولة دون تفشي هذه المأساة الإنسانية.

وطالب النواب الأميركيون الموقعون على المذكرة بالتشديد على الحاجة لإزالة القيود المفروضة على الفور لأسباب إنسانية.

ومن بين الموقعين على المذكرة رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب غريغوري ميكس، ورئيس اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومكافحة الإرهاب العالمي تيد دويتش، ونائبه الجمهوري جو ويلسون وعدد آخر من أعضاء المجلس.

ويفرض التحالف السعودي على اليمن حصاراً خانقاً تسبب بأزمة إنسانية كبيرة، بسبب نقص المحروقات والمعدات الطبية وحتى المواد الغذائية.

وحذرت الأمم المتحدة الأسبوع الماضي من ارتفاع خطير في أعداد الإصابات بفيروس كورونا، في وقت شهدت فيه العاصمة صنعاء مسيرة حاشدة تطالب برفع الحصار والسماح بإدخال الوقود كافة من دون مماطلة أو تلكؤ بموجب الاتفاقات الدولية وقوانين الأمم المتحدة.

على خط موازٍ، نفت شركة النفط اليمنية في صنعاء، أمس الأربعاء، وصول أي ناقلة جديدة للمشتقات النفطية من السفن المحتجزة لدى التحالف السعودي إلى موانيء الحديدة.

وذكرت الشركة أن «قوى تحالف العدوان الأميركي السعودي» تحتجز ١٠ سفن نفطية منها سفينة محملة بمادة الغاز.

وأكدت الشركة في بيانها، استمرار تحالف العدوان السعودي في احتجاز ٣ سفن نفطية بحمولة إجمالية تبلغ (٢٤٦ألف/ ٥٥٥) طناً من مادتي البنزين والديزل منذ أكثر من ٤ أشهر، بالرغم من استكمالها جميع إجراءات الفحص والتدقيق عبر آلية بعثة التحقق والتفتيش في جيبوتي (UNVIM) وحصولها على التصريح الأمنية التي تؤكد مطابقتها للشروط.

وأضافت إن «الاحتجاز يخالف التخويضات المعنية التابعة لـأمم المتحدة لبنود الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني وقانون الصراع المسلح، وكل القوانين والأعراف المعمول بها، فضلاً عن تجاهله الدائم لجوهر وغايات اتفاق السويد الذي شدد على ضرورة تسهيل وصول المواد الأساسية والمساعدات الإنسانية إلى ميناء الحديدة، بما يلبي احتياجات وتطلعات الشعب اليمني».

كذلك شددت على أن الدور الأممي المعني يتسهيل دخول واردات السلع الأساسية إلى اليمن لا يزال حبراً على ورق، ولم يغادر حالة الجمود والانحدار المشين، وهو ما يتناقض كذلك مع أهم المبادئ الأساسية للحماية والإغاثة الإنسانية».

من جهته، قال المدير العام التنفيذي لشركة النفط اليمنية عمار صالح الأضرعي، إن جميع السفن محتجزة أمام سواحل جيزان لأكثر من نصف عام بالرغم من حصولها على تصاريح من لجنة التحقق والتفتيش «UN-VIM» التابعة للأمم المتحدة.

على الصعيد الأمني، شن طيران العدوان السعودي فجر أمس عشر غارات جوية على محافظتي صعدة والبيضاء مخلفاً أضراراً بالممتلكات العامة والخاصة.

وأوضح مصدر أمني لوكالة الأنباء اليمنية «سبأ» أن طيران العدوان شن أربع غارات على محيط مدينة صعدة وغارتين على منطقة بني معاذ في مديرية سحار وغارة على مديرية الظاهر الحدودية.

كما شن طيران العدوان ثلاث غارات على منطقة الوهبية بمديرية السوادية بمحافظة البيضاء.

وكالات

تركيا: نبدأ مرحلة جديدة مع مصر وهناك تخطيط لاجتماع بين مسؤولي البلدين

قال وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو: إن بلاده ستبدأ مرحلة جديدة مع مصر، مضيفاً: إنه يتم التخطيط لعقد اجتماع على مستوى نائبي وزيرَي خارجية البلدين ولكن الموعد لم يحدد بعده.

وكانت الخارجية التركية قد أعلنت السبت الماضي، أن وزيري خارجية تركيا ومصر تحدثا هاتفياً، في أول اتصال مباشر بينهما منذ أن بدأت تركيا مساعي لتحسين العلاقات المتوترة بين البلدين.

وأضافت الوزارة: إن الوزيرين تبادلا التهاني بمناسبة قرب حلول شهر رمضان، ولكنها لم تذكر مزيداً من التفاصيل.

في سياق آخر، كشفت هيئة قناة السويس المصرية، موعد الإعلان عن نتيجة التحقيقات التي تباشرها مع السفينة «إيفر غيفن» التي علّقت حركة الملاحة بقناة السويس لمدة ٦ أيام.

وقالت الهيئة في بيان لها، إنها ستعلن، اليوم الخميس، نتيجة التحقيقات التي باشرها فريق التحقيق مع السفينة، التي تم التحفظ عليها، بمنطقة البحيرات المرة بالإسماعيلية، بسبب مماطلة الشركة المستأجرة للسفينة بدفع التعويضات، التي تتجت عن حادث جنوحها في المنطقة ١٥١ ترقيم قناة السويس يوم ٢٣ آذار الماضي.

ونقلت صحيفة «اليوم السابع»، عن الفريق أسامة ربيع، رئيس هيئة قناة السويس، قوله «إن التحقيقات التي يجريها فريق التحقيق على السفينة «إيفرغيفن»، سوف يتم الإعلان عنها اليوم الخميس»، مشيراً إلى أن قرار التحفظ على السفينة لا يعني وقف المفاوضات مع السفينة لإنهاء الأزمة، حتى يتم السماح للسفينة باستكمال رحلتها.

وقال ربيع: إن الشركة المستأجرة للسفينة تفاصل في ٩٠ بالمئة من قيمة المبلغ الذي تم عرضه كتعويض عن توقف الملاحة لمدة ٦ أيام، والأضرار التي لحقت بالقناة، بالإضافة إلى تكلفة تعويم السفينة.

واستؤنفت حركة الملاحة في قناة السويس، بعد نجاح عملية تعويم السفينة الجانحة «إيفر غيفن»، عقب ٦ أيام من تعطيلها لحركة الملاحة في الممر البحري الحيوي.

وكالات

الوطن
www.alwatan.sy
رئيس التحرير
وضاح عبد ربه
مدير التحرير
جانبلات شكاي
المدير الفني
لارا توما
الاشتراك السنوي (١٢٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة
المكاتب في المحافظات
■ دمشق – المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٠١١-٣٠٦٥/٢١٣٧٤٠٠
فاكس: ٠١١-٢١٣٩٩٢٨
■ حلب – الجميلية – مقابل صالة معاوية – ستار الشرق الأوسط – طابق ٥
هاتف: ٠٢١-٢٢٧٧٠٢٥ تلفاكس: ٠٢١-٢٢٧٧٠٢٧
■ حمص – بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٠٣١-٢٤٥٤٠٢٠ فاكس: ٠٣١-٢٤٥٤٠٢١
■ اللاذقية – شارع المغرب العربي مقابل مغاية اللاذقية بناء اليازيد و٣٦ طابق أول
هاتف: ٠٤١-٣٣١٢١٨ – ٠٤١-٣٣١٦٦٨ فاكس: ٠٤١-٣٣١٦٦٨
■ طرطوس – الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل – هاتف: ٠٤٣-٢٢٣٧٤٥٥ – فاكس: ٠٤٣-٢٣١٣٠٩٠

مسؤول إسرائيلي لـ«نيويورك تايمز»: لا ننوي الرد على مهاجمة إيران للسفينة

روحاني: سنقطع أيدي المعتدين على بلادنا وأنشطتنا ستبقى سلمية

الرئيس الإيراني حسن روحاني خلال الجلسة الحكومية الأسبوعية (أ ف ب – أرشف)

أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني أنه «إذا كانت «إسرائيل» المسؤولة عن هجوم نطنز فقد تلقت الرد الأول عبر رفع مستوى التخصيب وتركيب أجهزة طرد أكثر تطوراً».

على حين نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن مسؤول إسرائيلي قوله إن «إسرائيل» لا تنوي الرد بهجوم على سفينة إيرانية «للحد من التوتر في المنطقة».

أكد روحاني، أمس الأربعاء، أن «العمل التخريبي في منشأة نطنز كان مؤامرة لإضعاف موقف بلاده في محادثات فيينا»، مشيراً إلى أن طهران ستعمد للعودة عن التخصيب بنسبة ٦٠ بالمئة، إلى نسبة ٢٠ بالمئة، في حال رفع العقوبات عن إيران والتحقق من ذلك.

روحاني وفي كلمته خلال الجلسة الحكومية الأسبوعية قال حسب وكالة «فارس» إن «تخصيب إيران لليورانيوم بنسبة ٦٠ بالمئة يخدم أغراضاً سلمية وسيتم تحت رقابة الوكالة الدولية». لافتاً إلى أن «رفع تخصيب اليورانيوم حتى ٦٠ بالمئة، وتركيب أجهزة طرد مركزي من الجيل السادس، هو رد إيران على جريمة نطنز».

وأضاف قائلاً: «إذا كانت «إسرائيل» المسؤولة عن هجوم نطنز فقد تلقت الرد الأول عبر رفع مستوى التخصيب وتركيب أجهزة طرد أكثر تطوراً»، معتبراً أن «الأنشطة الجديدة في منشأة نطنز هي رد أولي على إسرائيل».

وأكد روحاني أن بلاده «سترد على أي مؤامرة صهيونية ضد الأمة الإيرانية. ولا يمكن أن تمر جرائم الأعداء من دون رد وسنقطع أيدي المعتدين على إيران»، مشيراً إلى أن «رفع مستوى التخصيب وتركيب أجهزة طرد مركزي من الجيل السادس كان الخطوة الأولى».

وأضاف: «على واشنطن العودة إلى اتفاق عام ٢٠١٥ ورفع العقوبات وتطبيق القرار ٢٢٣١»، موضحاً أن «هجوم نطنز كان مؤامرة لإضعاف مواقف إيران في مفاوضات فيينا».

وأردف روحاني: «الحكومة الإيرانية قادرة على كسر العقوبات في مئة اليوم المتبقية من عمرها»، وأن «طهران ستعود إلى تنفيذ التزاماتها فور عودة واشنطن إلى الاتفاق»، مشيراً إلى أن «العدو يريد أن تذهب إيران إلى المفاوضات خالية اليدين لكننا نقول إن موقفنا قوي.. جريمة نطنز إرهاب نووي ورد إيران كان في إطار القانون».

وأكد أنه «لا يمكن لإسرائيل أن تمنع إيران من تطوير صناعتها النووية»، مذكراً بأن إيران تتحرك في «إطار من خطوات إيران لتقليص التعهدات في الاتفاق النووي»، مشيراً إلى أنه «سيتمّ تركيب آلاف أجهزة الطرد المركزي في مفاعل نطنز».

من جهته، أكد رئيس منظمة الطاقة الذرّية الإيرانيّة علي أكبر صالحي، أن بدء بلاده تخصيب اليورانيوم بنسبة ٦٠ بالمئة هو تنفيذ لقانون مجلس الشورى.

صالحي أشار في تصريح له أمس الأربعاء حسب موقع «الميادين»، إلى أن عملية تخصيب اليورانيوم «لم تتوقف في مفاعل نطنز. ولدينا مخزون جيّد من اليورانيوم المخصّب».

وأوضح أن «زيادة آلاف أجهزة الطرد المركزي هي جزء من تعهّدات إيران لتقليص التعهدات في الاتفاق النووي»، مشيراً إلى أنه «سيتمّ تركيب آلاف أجهزة الطرد المركزي في مفاعل نطنز».

يذكر أن وزارة الخارجيّة الإيرانية، أبلغت أول أمس الثلاثاء، الوكالة الدولية للطاقة الذرّية بدء تخصيب اليورانيوم على مستوى ٦٠ بالمئة.

وأكد صالحي «عدم تباطؤ الصناعة النوويّة أو توقفها إثر توقيع الاتفاق النووي»، قائلاً: «بإمكاننا أن نقلبوا ما كنا نملكه في العام ٢٠١٣ وما أصبح لدينا الآن».

وتعرضت شبكة توزيع الكهرباء في مجمع الشهيد أحمدي روشن في منشأة «نطنز» لحادث فجر الأحد الماضي، وذلك بعد يوم من إعلان الرئيس حسن روحاني، تشغيل القطاع الثاني لإنتاج الماء الثقيل في مفاعل «أراك» النووي.

ومن جانب آخر قالت صحيفة نيويورك تايمز نقلاً عن مسؤول أميركي، إن «إسرائيل» طلبت من أميركا في الأيام الماضية المساعدة في حماية سفينة إسرائيلية».

يذكر أن سفينة «إسرائيلية» استُهدفت، أول من أمس الثلاثاء، بالقرب من إمارة الفجيرة الإماراتية. وتحمل اسم «هابيبيرن راي – Hyperion Ray» وهي تابعة لشركة «pcc الإسرائيلية» وتحمل الرقم ٩٦٩٠٥٥٩.

وقال موقع صحيفة «إسرائيل هيوم» الإسرائيلي إن السفينة شوهدت مؤخراً مقابل سواحل الإمارات، مضيفاً إنها «موجودة حالياً مقابل مرفأ الفجيرة بعد أن وصلت إلى هناك من مرفأ في الكويت».

ووفقاً للمسؤول الأميركي فإن المسؤولين الإسرائيليين «كانوا قلقين من احتمال استهدافها من قبل إيران، كرد على هجوم الأنفام الواضح الذي شنته إسرائيل الأسبوع الماضي على سفينة عسكرية إيرانية في البحر الأحمر».

يأتي ذلك بالتزامن مع وقوع حادث في مفاعل نطنز النووي الإيراني في ١١ نيسان الجاري. وقال مندوب إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية كاظم غريب آبادي أن دور «إسرائيل» في حادثة مفاعل «نطنز» يبدو «واضحاً جداً»، مضيفاً إن إيران أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بذلك.

وهو حادثة «نطنز» تعرض سفينة شحن إيرانية لهجوم في البحر الأحمر قبالة سواحل أريتريا في ٦ نيسان ما أسفر عن تعرضها لإصابات.

وكالات

وسائل إعلام صينية تسخر من أكاذيب أميركا بارتكاب «إبادة جماعية» في شينجيانغ

الوطن

تشدد الصين على أن كل الاتهامات التي توجهها الولايات المتحدة لها بارتكاب «إبادة جماعية» في منطقة شينجيانغ الايغورية المتمتعة بالحكم الذاتي هي «كذب مذهل»، حان الوقت لإنهائه.

ونشرت وسائل الإعلام الصينية أن وزير الخارجية الأميركي السابق مايك بومبيو ألقى في آخر يوم بمنصبه، «قنبلة»، باتهامه زوراً للصين بارتكاب «إبادة جماعية» في شينجيانغ.

وأكدت، أن الحقائق الواضحة على الأرض وقانون الإبادة الجماعية المتعارف عليه دولياً تؤديان إلى استنتاج مفاده أن الوقت قد حان لإنهاء الكذب المذهل وكل ما تورّجه الولايات المتحدة من اتهامات حول ارتكابات في شينجيانغ.

وأشارت إلى أن أصل مصطلح «الإبادة الجماعية»، استخدمته المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرغ لوصف إبادة النازيين لليهود وارتكاب الفظائع خلال الحرب العالمية الثانية.

وأوضحت، أن «الإبادة الجماعية» اليوم هي أخطر جريمة عرفها قانون الأمم، وهي «جريمة جميع الجرائم».

وقالت: هذه الجريمة النكراء هي أفظع انتهاك لحقوق الإنسان، وتشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، مشيرة إلى أن الطبيعة الخطيرة للجريمة تضفط من أجل أقصى درجات الدقة في تطبيق القانون والإجراءات على الوقائع.

وتتطلب أعلى معايير الإثبات لإثبات الإبادة الجماعية.

وأضافت: «كانت هذه أول معاهدة لحقوق الإنسان تمت صياغتها واعتمادها تحت رعاية الأمم المتحدة، وفي فترة وجيزة، تم تحويل الإجماع السياسي إلى اتفاق دولي ملزم قانونياً».

وأشارت إلى أنه بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، أصدر مجلس الأمن في التسعينيات قرارات لإنشاء محاكم جنائية دولية مخصصة لمحاكمة الجرائم الدولية، بما في ذلك الإبادة الجماعية.

وبعد أن تلقت وسائل الإعلام في الصين السابق حظي بقبول واسع النطاق من المجتمع الدولي لأنه يضع عتبة عالية للغاية لإثبات الذنب، أوضحت أنه من حيث الفعل، «يجب إثبات ارتكاب أفعال محددة بموجب الاتفاقية، وهو شرط أساسي لإثبات الإبادة الجماعية، ويجب إثباته وفقاً لأعلى معايير الإثبات، أي «بما لا يدع مجالاً للشك».

مشيراً إلى أنه بالنظر إلى خطورة الجريمة، تتطلب محكمة العدل الدولية إثبات العناصر الأساسية على «مستوى عال من اليقين» و«الاقتناع التام» بالادعاء.

وأوضحت، أن الأمة الصينية لطالما اعتنقت الفضيلة التقليدية لمساعدة المحتاجين، لافتة إلى أنه خلال الحرب العالمية الثانية، قدم الشعب الصيني «تأشيرة منقذة للحياة» وملأ لليهود الأوروبيين المعرضين للخطر.

وذكرت، أن الصين انضمت إلى الاتفاقية في عام ١٩٨٣، وأصبحت عضواً دائماً في مجلس الأمن، سجلت التزامها الراسخ بمعاقبة الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الدولية الخطيرة، وكان لها دور فعال في إنشاء وتشغيل المحاكم الجنائية الدولية المخصصة.

وأوضحت، أنه بموجب نص الاتفاقية، فإن الإبادة الجماعية تعني أفعالاً محددة «ترتكب بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية»، مشيراً إلى أن قائمة هذه الأفعال تشمل «قتل أفراد المجموعة»، والتسبب في ضرر جسدي أو عقلي خطير لأفراد المجموعة؛ وتعمد إلحاق ظروف معيشية بهدف التدمير المادي كلياً أو جزئياً؛ وفرض تدابير مقصودة لمنع الإنجاب داخل المجموعة؛ نقل أطفال المجموعة قسراً إلى مجموعة أخرى».

وبعد أن نقلت وسائل الإعلام إلى أن التعريف السابق حظي بقبول واسع النطاق من المجتمع الدولي لأنه يضع عتبة عالية للغاية لإثبات الذنب، أوضحت أنه من حيث الفعل، «يجب إثبات ارتكاب أفعال محددة بموجب الاتفاقية، وهو شرط أساسي لإثبات الإبادة الجماعية، ويجب إثباته وفقاً لأعلى معايير الإثبات، أي «بما لا يدع مجالاً للشك».

مشيراً إلى أنه بالنظر إلى خطورة الجريمة، تتطلب محكمة العدل الدولية إثبات العناصر الأساسية على «مستوى عال من اليقين» و«الاقتناع التام» بالادعاء.

وقالت المقال إلى أنه، ومن حيث النية، يجب إثبات وجود نية محددة لتدمير مجموعة معينة «كلياً أو جزئياً»، وهذا عنصر حاسم في اكتشاف الإبادة الجماعية.

وأوضحت، أنه بموجب الاتفاقية والقانون الدولي العرفي والسوابق القضائية ذات الصلة، فإن اكتشاف الإبادة الجماعية سيعرض الجاني الفرد لعقوبة جنائية، وقد تتحمل الدولة المعنية مسؤولية الجريمة وتصبح هدفاً للإدانة السياسية والأخلاقية، وستؤثر النتائج بشكل عميق في العلاقات الإثنية والعرقية للدولة والمنطقة المعنية، معتبراً أنه ذلك يجب أن ينتج اكتشاف الإبادة الجماعية عن تطبيق قواعد قانونية موثوقة وصارمة وغير مرنة.

وأشارت إلى أن الاتفاقية تتطلب إجراء المحاكمات من محاكم الإقليم الذي وقعت فيه الجريمة، أو من محكمة جزائية دولية قد يكون لها اختصاص فيما يتعلق بالأطراف المتعاقدة التي يجب أن تكون قد قبلت اختصاصها. لافتة إلى أنه منذ ولادة الاتفاقية، تم تكليف محكمة العدل الدولية والمحاكم الخاصة التي أنشأها مجلس الأمن البحث عن إبادة جماعية. كما أجرت بعض المحاكم المحلية في دول قليلة محاكمات للجريمة التي وقعت في أراضيها، وبخلاف ذلك، لا يمكن لأحد أن يتنصل لنفسه سلطة المحكمة على دولة أخرى وإعلان أن دولة أخرى قد ارتكبت إبادة جماعية.

وقالت: إن «الإبادة الجماعية في شينجيانغ «كذب مطلق»، ولوح بعض المشاغبين السياسيين الغربيين ومقاتلي الصين المتعصبين بتهمة الإبادة الجما